العدد (1761) السنة السابعة - الاحد (4) نيسان 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كتابة على الحيطان

تهديدات المربع الأول

عامر القيسي

للاسف الشديد ان الصراع السياسي في العراق الدائر على السلطة ، ينتج لنا سلوكيات غريبة عن اصول واتكيتات العمل السياسي الديمقراطي الحضاري. وهذا الانتاج المشوه ، من الطبيعي ان يكون نتاجا منطقيا لعقلية مشوهة، أو مسكونة بهاجس السيطرة المطلقة والاستحواذ على كل شيء ،أو بشكل أخف مسكونة بوهم الغاء الآخر! ما ان تنشب أزمة سياسية من اي نوع في البلاد حتى تتسابق التهديدات لتهديم كل شيء والعودة للمربع الاول، وهو المفهوم السياسي الجديد الذي يستخدمه بعض السياسيين العراقيين للايحاء بعودة العنف ، وهو تخفيف دبلوماسي عن تهديدات القاعدة الارهابية الواضحة والمكشوفة والشفافة، عندما تتحدث بلا رتوش عن القتل والتدمير والذبح وغسل ارصفة شوارعنا بالدم العراقي!

يعتقد هؤلاء السياسيون ان وداعتهم في الفضائيات وصورهم المرتشة تنطلي على المواطن العراقي الذي صار يربط بين التصريحات وما يحدث بعدها ، وبين الازمة وتفاعلاتها وتوقف العنف ، وبين المكاسب والثمن الذي يدفعه المواطن. وربما من سخرية الاقدار ان يقع مثل هؤلاء السياسيين بايدي مثلنا من المواطنين البسطاء الذين يقول المثل الشعبي عنّا بأننا " مفتحين باللبن". والاكيد ان تجربة السنوات السبع الماضية الثرية والضخمة ، رغم قصر مدتها ، منحت المواطن حاسة سادسة وهي ، قراءة التلميحات عن بعد ، وفي العلوم الاجتماعية والتطبيقية تسمى الاستشعار عن بعد ، وهي قراءات اثبت الواقع السياسي العراقي ، في اكثر من مكان وزمان ومناسبة صحة استنتاجاتها .

السياسي الذي يزعل لانه يعتقد بانه أخذ أقل من حقه من الكيكة العراقية ، ينفش ريشه امام كاميرات الفضائيات، ويقول دون ادنى احساس بمشاعر الناس المرعوبة اصلا من الشد السياسي في البلد ، ان دورة العنف من المرجح ان تعود ! وكأنه يعرف متى تأتي ومتى تخف ومتى تذهب، ويضيف ، ان حرصه على العراق الديمقراطي الجديد هو ما يجعله " ينبه "لهذه المخاطر، المرجحة والمحتملة والمؤكدة !! ثم يذهب ليستريح في فندقه الخاص ، سواء كان في بغداد أو في غيرها من عواصم العالم ، ليترك الناس في حيرة من امرها تضرب اخماسا باسداس ، وتبدأ بترتيب امورها اليومية على اساس احتمالات العنف ورائحته القادمة من افق التصريحات السياسية " المعتدلة"!

اذا كانت تهديدات القاعدة والعصابات المنظمة والصداميين مفهومة وبالامكان استيعابها ، باعتبارها الخطر الحقيقي على مستقبل العملية السياسية في البلاد، فكيف يمكن فهم التهديدات التي تنطلق من افواه من يعلنون دوما ايمانهم بالعملية السياسية ، ويشاركون في الانتخابات بهمة ونشاط ، ويأخذون حصصهم من كراسي الحكومة والبرلمان معا ، ويتمتعون بكل امتيازات رجال الدولة ؟

قضية غير مفهومة ولا يمكن استيعابها عن طريق المنطق ، لكن المفهوم بالنسبة لنا ، ان زمن التهديدات الحقيقية قد ولى ، وان من يريد الذهاب الى المربع الاول فليذهب وحيدا وسيكتشف ان ذهابه بمثابة انتحار سياسي له ،وان المربع الذي يهددون به بعضهم البعض ، اكتوى بناره الجميع من دون استثناء بما في ذلك الذين وقفوا على الرصيف بانتظار نتائج الصراع لعلهم يغنمون سقط متاع الآخرين، لا أحد يخشى التهديدات ، ولكن لاأحد ايضا سيبقى متفرجا عليها وهي تقترب من ابواب المنازل!

إعلان اسم الفائز الثلاثاء المقبل
نتيجة استفتاء التيار الصدري... أي الأطراف السياسية ستلتزم به ؟

بغداد / المدى

اعلن التيار الصدري امس، أن الاستفتاء على منصب رئيس الوزراء الذي بدأ صباح الجمعة واستمر حتى مساء امس ستعلن نتائجه يوم الثلاثاء المقبل.

وقال عضو كتلة احرار نصار الربيعي لوكالة آكانيوز للانباء امس: أن «نتائج الاستفتاء على منصب رئيس الوزراء ستعلن يوم الثلاثاء المقبل»،مؤكدا أن «اية نتيجة اولية للاستفتاء لن تعلن».

وأوضح الربيعي: أن «عدم الاعلان اي نتائج اولية للاستفتاء الشعبي الذي ينتهي اليوم هو لتحاشي الوقوع بالاخطاء التي وقعت بها المفوضية العليا للانتخابات». في اشارة الى الآلية التي اعتمدتها المفوضية في اعلان نسب مئوية لنتائج الانتخابات.

وكان الاستفتاء على منصب رئيس الوزراء انطلق صباح الجمعة واستمر حتى مساء الامس لاختيار واحد من خمسة مرشحين لتولي منصب رئيس الوزراء.

وفي الوقت الذي شهدت فيه مراكز الاستفتاء الذي اجراه التيار الصدري بشأن الشخصية التي ستشغل منصب رئاسة الوزراء في المرحلة المقبلة، اقبالا جماهيريا من الاوساط الشعبية المؤيدة للتيار الصدري، لاتزال الاطراف السياسية تشيد بهذه الخطوة التي اقدمت عليها كتلة الاحرار لكنها اعتبرت في الوقت نفسه ان النتيجة لن تكون ملزمة للكتل وانها تخص التيار الصدري لان الدستور العراقي هو الفيصل في هذا الامر.

وقال عضو الائتلاف الوطني العراقي طه درع: ان «الدستور العراقي يحدد آلية اختيار رئيس الوزراء والدستور ينص على ان الشعب العراقي يختار نواب ومجلس النواب هو الذي يختار رئيس الوزراء».

واضاف درع للوكالة الاخبارية الاسبوعية ان «الخطوة التي قام بها التيار الصدري هي خطوة تخص التيار الصدري حصرا لانه يريد ان يعرف مزاج الشعب العراقي والى اين يتجه وماهي الشخصيات التي يرغبها لكن بالتأكيد هذا الموضوع سوف لن يكون ملزماً للكتل السياسية والتيار الصدري يعلم ذلك لان اختيار رئيس الوزراء مهم جدا والمواطن البسيط لا يستطيع ان يشخص من هو الاجدر والاكفأ على قيادة العراق في المرحلة المقبلة».

وبشأن موقف الائتلاف الوطني من هذا الامر اوضح درع ان «الائتلاف الوطني العراقي له آلية في اختيار رئيس الوزراء وهذه الالية هي التي سوف تحدد شخصية رئيس الوزراء و سوف يلتزم بها جميع اطراف الائتلاف بما فيها التيار الصدري».

وكانت عضو الائتلاف الوطني العراقي عن كتلة الاحرار لقاء ال ياسين قد اعلنت في وقت سابق أن الفائز في الاستفتاء الذي سيجريه التيار الصدري على منصب رئيس الوزراء ستتبناه كتلة الاحرار كمرشح لهذا المنصب بغض النظر عن انتمائه الطائفي او العرقي او الفئوي ، داعية جميع الكتل السياسية الى تبني المرشح الفائز في الاستفتاء لانه يعبر عن صوت الجماهير.

من جهته اعتبر قيادي في القائمة العراقية ان الاستفتاء هو اجراء داخلي يخص التيار الصدري دون غيره.

واضاف: ان «التيار الصدري مضى الى هذا الاجراء لكي ينسجم اختياره مع اختيار قواعده وان اختياره مبني على شورى داخل صفوفه وبالتالي هذا الاجراء داخلي لانه يريد ان تقرر قواعده من يدعمون في ترشيح منصب رئاسة الوزراء».

مؤكدا : ان «الاختيار سوف يكون اختيار كتلة الاحرار وليس اختيار الائتلاف الوطني العراقي وبالتالي فان الامر يخص الائتلاف الوطني نفسه حيث اذا جاءت النتيجة مع تطلعات الائتلاف الوطني ربما ستكون النتيجة تمثل رأي الائتلاف باجمعه».

مواطنون يشاركون في استفتاء التيار الصدري.. أ ف ب

واشار القيادي الى ان «الاجراء الذي قام به التيار الصدري مناسب جدا وفي محله لكن الدستور العراقي سيبقى الفيصل لانه عالج هذه القضية وذكر ان الكتلة التي فازت بعدد اكبر من مقاعد مجلس النواب هي التي تستلم منصب رئاسة الوزراء».

وفي السياق ذاته قال المحلل السياسي عزيز جبر ان الاستفتاء الذي يجريه التيار الصدري يهدف الى تحديد كتلة الاحرار موقفها من رئيس الوزراء.

واضاف جبر: ان «الموضوع يخص الكتلة الصدرية ولا يخص اي جهة اخرى فعلى سبيل المثال لو اتفق الائتلاف الوطني العراقي مع القائمة العراقية او مع دولة القانون على تسمية شخصية معينة وهذه الشخصية لم تفز بالاستفتاء معنى ذلك ان الكتلة الصدرية سوف لن تصوت لهذا المرشح لان المسألة ليست مسألة فرض اسم معين على الاخرين انما هي محاولة للتخلص من الاحراجات لان الكتلة الصدرية اعلنت في اكثر من مناسبة سواء على لسان السيد مقتدى الصدر او القياديين الصدريين انهم يقفون على مسافة واحدة من جميع المرشحين.

وتابع:على «الرغم من ان التيار الصدري لديه موقف معين مع نوري المالكي الا انه وضع اسمه ضمن المرشحين للاستفتاء وبذلك فانه اراد ان يبعث رسالة الى الكتل السياسية بانه ليس ضد اي مرشح وانه على مسافة واحدة من الجميع».

من جهة اخرى اوضح القيادي في ائتلاف وحدة العراق محمد السامرائي، ان تنظيم استفتاء شعبي لا يمكن ان يكون الا بموجب قانون يقره البرلمان الذي ما زال غير منعقد حتى الان.

الخبير القانوني العراقي وعضو ائتلاف وحدة العراق محمد السامرائي، اكد ان جميع هذه السجالات السياسية المتعلقة بنص دستوري لاختيار رئيس الحكومة امر غير مقبول ، بسبب وضوح النصوص الدستورية، وحتى لو فسح المجال للقائمة الفائزة باكبر عدد مقاعد في الانتخابات فهي ايضا تحتاج بشكل طبيعي الى تأييد نصف مقاعد البرلمان ونعود مرة ثانية لتطبيق نص الدستور.

واشار السامرائي: وبشأن امكانية اجراء استفتاء، ان وجود محكمة عليا يمكن اللجوء لها في تفسير اي نص او حل اي خلاف على نص يلغي امكانية اللجوء للاستفتاء ، وهذه المحكمة وبموجب الدستور تعد قراراتها ملزمة لجميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وعدم الاذعان لقراراتها يعد خرقاً للدستور.

مواقف متباينة من تفسير المحكمة الاتحادية للكتلة الأكبر

حراك سياسي متواصل لتشكيل الحكومة

بغداد/المدى

تشهد الساحة السياسية حراكا كبيرا بين قادة القوائم الفائزة في الانتخابات والذين بدا انهم يكثفون لقاءاتهم وحواراتهم للاسراع بتشكيل الحكومة المقبلة.

واصبحت التحركات السياسية تثير ردود فعل ايجابية لانها بدأت تشير الى ان هناك تفاهما كبيرا بين الكتل السياسية وقادتها لتشكيل الحكومة المقبلة بدلا من حالة التشاؤم التي كانت تعيشها تلك الكتل.

واثارت زيارة رئيس الجمهورية جلال طالباني لرئيس القائمة العراقية اياد علاوي وبحثهما في مستجدات التحرك السياسي نحو تشكيل الحكومة المقبلة ، تساؤل الشارع العراقي ، سيما وان الايام الماضية كانت توحي بان هناك سيناريو يعد داخل الاوساط السياسية بتشكيل الحكومة بين ثلاثة اطراف وابعاد /العراقية/ ، لذا فان هذه الزيارة دحضت ما كانت تتناقله وسائل الاعلام بهذا الصدد.

وعدّ محللون سياسيون زيارة طالباني هذه ، نقطة انطلاق المباحثات الرسمية بين القوائم الاربعة لوضع الخطوط العريضة للتحالف لتشكيل الحكومة المقبلة.

وقالت /آلا طالباني/ النائبة عن التحالف الكردستاني « ان لقاء الرئيس طالباني برئيس القائمة العراقية اياد علاوي جاء ليؤكد مرة اخرى انه لا يمكن ان تشكل حكومة جديدة الا باشراك جميع المكونات السياسية «.

واضافت للوكالة الوطنية العراقية للانباء « ان الرئيس طالباني لايريد ان تكون هناك قائمة مغبونة ، لذا فان هذا اللقاء يدحض ما تناقلته وسائل الاعلام من ان هناك اقصاء للقائمة العراقية عن تشكيل الحكومة المقبلة ضمن هذه التحركات السياسية «.

واشارت الى ان طالباني يسعى لجعل الحوارات بين الكتل السياسية تجمع اكثر من طرف او جهة ولا تكون مقتصرة على جهتين وذلك بهدف الاسراع بتشكيل الحكومة المقبلة.

واوضحت «ان عمل التحالف الكردستاني مع الائتلاف الوطني خلال السنوات الاربع الماضية جعلهما قريبين من بعضهما ، ولكن هذا لا يعني ان التحالف الكردستاني بعيد عن القائمة العراقية التي يرأسها اياد علاوي».

ودعت طالباني الى اعتماد الطاولة المستديرة كاساس في الحوارات بين الكتل السياسية للاسراع بتشكيل الحكومة المقبلة.

ومن التحركات الاخرى التي تشير الى محاولة حلحلة المواقف وتقريب وجهات النظر بين قادة القوائم السياسية الفائزة في الانتخابات ، لقاء رافع العيساوي القيادي في /العراقية/ برئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، وهو ما اعتبر نقطة بداية للتفاهم والاتفاق على مبادئ اولية لتشكيل الحكومة ، واشارة الى ان الجميع يسعى الان لاشراك الجميع بتشكيل الحكومة المقبلة.

وقد اكد هذا الموقف المالكي نفسه والذي قال «ان الحكومة المقبلة ينبغي ان تكون حكومة شراكة وطنية ومؤلفة من قبل الجميع حتى يشعر جميع العراقيين انهم ممثلون في الحكومة لنستطيع ان ننهض بالبلاد « مشددا على ان « المناصب الحكومية ليست حكرا على جهة معينة ما دامت كل فئات الشعب العراقي مشتركة في هذه الحكومة ، ولذلك يجب ان تكون المناصب الحكومية من حق الجميع».

واوضح ان وضع الخطوط الحمر على هذه الجهة او تلك سيؤثر سلبا على العملية السياسية ، لذا لابد من ان تكون هناك حوارات ومحادثات مع كل الجهات من اجل الاسراع بتشكيل الحكومة المقبلة ، ولكن لا ينبغي ان تؤثر السرعة في تشكيل الحكومة على نوع الجهات التي نشكل معها الحكومة ولا يمكن ان تؤثر السرعة ، على المصلحة الوطنية «.

فيما رحبت القائمة العراقية بتصريحات زعيم المجلس الاعلى عمار الحكيم، التي دعا فيها الى ضرورة مشاركة الجميع في التحالف الحكومي الجديد.

وقال عضو الائتلاف الوطني العراقي وائل عبد اللطيف، ان «عدم وجود قائمة تستطيع ان تحدد سياسة البلد لوحدها خلال السنوات الاربع المقبلة دفع القوائم الى ضرورة التضامن والتآلف فيما بينها لتشكيل جبهة عريضة تأخذ على عاتقها انجاز انتخاب رئيسي الجمهورية والوزراء وتشكيل الحكومة الجديدة».

واضاف لـ(المدى) ان «الائتلاف الوطني يريد التوصل الى مؤسسة حكومية تقوم على اساس المشاركة بين القوائم الفائزة».

وحول التصريحات الاخيرة التي ادلى بها رئيس المجلس الاعلى عمار حول القائمة العراقية قال ، عبد اللطيف انه «لايمكن تجاوز القائمة العراقية في تشكيل التحالف الحكومي الجديد «، مشددا على ان «تجاوز اكثر من ٩٠ مقعداً داخل البرلمان المقبل ستكون له اثار سلبية على المشهد السياسي العراقي».

ولفت الى ان «اي خطوة في هذا الاتجاه ستكون دون ادنى شك غير موفقة وغير صحيحة

وكان الحكيم قال ان المجلس يؤمن بالشراكة الحقيقية وسوف لن يشارك في حكومة لا تضم القائمة العراقية.

واعتبر انه لايصح تجاهل العراقية التي حصلت على اصوات الناخبين في المناطق الغربية وبغداد.

في المقابلَ قال شاكر كتاب عضو القائمة العراقية «ان موقف رئيس المجلس الاعلى الاسلامي عمار الحكيم الذي اعلنه بشأن القائمة العراقية وضرورة التحالف معها لتشكيل الحكومة يندرج ضمن المواقف النوعية المتقدمة التي تبعث على السرور».

واوضح:» ان المشتركات الوطنية باتت تحل محل ما كان البعض يظنها مشتركات مذهبية ، واكتشف الجميع كم هي ضارة بل مدمرة هي التخندقات الطائفية التي راح ضحيتها العباد والبلاد «.

الى ذلك قال عضو القائمة العراقية ضياء الشيخلي: ان «الرؤية المستقبلية للعملية السياسية لم تصل الى درجة الوضوح حتى الان».

واضاف لوكالة الاعلام العراقي: ان «الحوارات السياسية تجري بشكل واسع وعميق جدا لكن لاتوجد حاليا نهايات ولايزال الحراك السياسي مستمر ومفتوح مع الجميع».

وضمن الإتصالات التي تشهدها الساحة السياسية حاليا في أعقاب النتائج التي أفرزتها الإنتخابات بحث القيادي في القائمة العراقية مسؤول اللجنة التفاوضية في القائمة رافع العيساوي مع رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني تشكيل الحكومة المقبلة.

وقال بيان ان العيساوي زار بارزاني على رأس وفد ضم عددا من اعضاء القائمة العراقية الفائزة في الانتخابات البرلمانية الاخيرة وعقدا اجتماعا حضره روز نوري شاويس نائب رئيس الوزراء وهوشيار زيباري وزير الخارجية ومجموعة من قيادات التحالف الكردستاني.

ونقل البيان عن فؤاد حسين رئيس ديوان الاقليم قوله: تم خلال اللقاء التأكيد على جملة من الامور والقضايا في مقدمتها تقييم العملية الانتخابية والاشارة الى بعض الاخطاء والخروقات التي رافقتها.

واضاف حسين: ان هناك اتفاقا بين الجانبين على شكل الحكومة المقبلة وضرورة ان تكون ائتلافية ومستندة على مبدأ التوافق والمشاركة.

الى ذلك نقل البيان عن عضو القائمة العراقية سلمان الجميلي قوله ان الزيارة تندرج في اطار التحركات التي تجريها العراقية باعتبارها الكتلة المكلفة دستوريا بتشكيل الوزارة المقبلة.. مشيرا الى ان هناك تقاربا كبيرا في وجهات النظر بين الجانبين اللذين اتفقا على ضرورة النهوض بالعملية السياسية وفق رؤية جديدة واصلاح مؤسسات الدولة في مختلف مفاصلها.

وفي ظل التحركات الكبيرة التي يقودها قادة القوائم الانتخابية الفائزة في الانتخابات البرلمانية للاسراع بتشكيل الحكومة العراقية ، تصطدم هذه التحركات بموقف بعض السياسيين من تفسير المحكمة الاتحادية بأن الكتلة الاكبر التي تشكل داخل المجلس المنتخب هي التي تكلف بتشكيل الحكومة ، حيث ترفض القائمة العراقية هذا المبدأ وتقول ان الدستور يؤكد ان الكتلة الفائزة في الانتخابات هي التي تشكل الحكومة ، ما يعني ان هذا التباين في وجهات النظر سيلقي بظلاله السلبية على تحركات قادة القوائم الفائزة للاسراع بتشكيل الحكومة.

خبير قانوني: الدستور لم يحدد مدة زمنية لانتخاب رئيسي الجمهورية ومجلس النواب

بغداد / آكانيوز

أكد خبير قانوني عراقي، اليوم السبت، أن الدستور العراقي لم يحدد مدة زمنية لمصادقة المحكمة الاتحادية العليا على نتائج الانتخابات، كما أنه لم يحدد مدة زمنية لانتخاب رئيسي الجمهورية ومجلس النواب، فيما أمهل الدستور رئيس الوزراء المقبل ٣٠ يوما لتشكيل حكومته.

وقال طارق حرب لوكالة آكانيوز للانباء إن «الدستور العراقي لم يحدد فترة زمنية لمصادقة المحكمة الاتحادية على نتائج الانتخابات بعد الانتهاء من الطعون، وإنتخاب رئيس مجلس النواب ورئيس الجمهورية».

وأوضح حرب أن «المحكمة الاتحادية العليا غير ملزمة بفترة زمنية دستورية للمصادقة على نتائج الانتخابات، الا انها لاتزيد في كل الاحوال عن سبعة ايام».

وانتهت عملية التصويت في ٧ آذار الماضي في عموم العراق لانتخابات مجلس النواب العراقي بنسبة مشاركة بلغت نحو ٦٢,٤٪ من مجموع عدد الناخبين الذي يبلغ نحو ١٩ مليون في ١٨ محافظة عراقية مع مليون و٩٠٠ ألف ناخب خارج البلاد في ١٦ دولة عربية واجنبية.

وأظهرت النتائج الاولية الكاملة للانتخابات التي اعلنت في ٢٦ آذار/مارس الماضي فوز القائمة «العراقية» بزعامة رئيس الوزراء الاسبق اياد علاوي بأكبر عدد من المقاعد بعد حصولها على ٩١ مقعدا، يليها ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي وحصل على ٨٩ مقعدا، فيما حل الائتلاف الوطني العراقي بزعامة عمار الحكيم في المركز الثالث بحصوله على ٧٠ مقعدا، أما التحالف الكردستاني المكون من الحزبين الرئيسين في اقليم كردستان (الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة رئيس الاقليم مسعود بارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة رئيس الجمهورية جلال طالباني) فقد جاء في المركز الرابع بحصوله على ٤٣ مقعدا.

وتمثل هذه النتائج ١٠٠ ٪ من الفرز المبدئي لاصوات الناخبين العراقيين لكن النتائج النهائية يجب أن تصدق عليها المحكمة الاتحادية.

وأضاف حرب أن «منصبي رئيس مجلس النواب ورئيس الجمهورية لم يشملا ايضا بالتحديد الزمني، وبالتالي المدة مفتوحة لهذين المنصبين».

وتابع حرب أنه «بمجرد مصادقة المحكمة الاتحادية على نتائج الانتخابات يطلب رئيس الجمهورية الحالي من مجلس النواب الانعقاد برئاسة اكبر الاعضاء سنا، ومن ثم انتخاب رئيس لمجلس النواب».

وزاد حرب أن «مجلس النواب وفي حال انتخب رئيسا له يشرع فورا بانتخاب رئيس للجمهورية، الذي سيكلف لاحقا الشخصية المؤهلة لتولي منصب رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة خلال مدة ٣٠ يوما»، مبينا أن «رئيس الوزراء المقبل اذا فشل بتشكيل حكومته خلال المدة المحددة دستوريا، يكلف رئيس الجمهورية شخصية اخرى لتشكيل الحكومة وبمدة لاتزيد عن ١٥ يوما».

وكان خلاف قد أثير حول تعبير «الكتلة النيابية الاكثر عددا» الواردة في المادة ٧٦ من الدستور العراقي حول الكتلة المؤهلة لتشكيل الحكومة المقبلة.

وأوضحت المحكمة الاتحادية أن التعبير يعني: إما الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات من خلال قائمة انتخابية واحدة، دخلت الانتخابات باسم ورقم معينين وحازت على العدد الأكثر من المقاعد، أو الكتلة التي تجمعت من قائمتين أو أكثر من القوائم الانتخابية التي دخلت الانتخابات بأسماء وأرقام مختلفة ثم تكتلت في كتلة واحدة ذات كيان واحد في مجلس النواب، أيهما أكثر عدداً، فيتولى رئيس الجمهورية تكليف مرشح الكتلة النيابية التي أصبحت مقاعدها النيابية في الجلسة الأولى لمجلس النواب أكثر عدداً من الكتلة أو الكتل الأخرى بتشكيل مجلس الوزراء استناداً إلى أحكام المادة (٧٦) من الدستور.

وتنص الفقرة الاولى من المادة «٧٦» من الدستور على أن «يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الاكثر عددا بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية».

وكانت الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات قد باشرت بعد اعلان النتائج باجراء مفاوضات فيما بينها بغية تشكيل ائتلاف يحقق النسبة المطلوبة لتشكيل الحكومة المقبلة.

ويتوقع مراقبون أن تستمر هذه المفاوضات اسابيع، وربما أشهر، الامر الذي قد ينعكس على الاوضاع الداخلية للبلاد ولا سيما الوضع الامني في الوقت الذي تستعد فيه القوات الاميركية الى خفض عدد قواتها في العراق الى ٥٠ الفا بحلول آب/اغسطس المقبل تمهيدا لسحبها بشكل كامل نهاية العام المقبل.

وتنافس في الانتخابات ٦١٧٢ مرشحا من القوائم المشاركة من بينهم ١٨٠٣ نساء، على ٣٢٥ مقعدا من مقاعد مجلس النواب العراقي ومنها ٨٢ مقعدا للنساء.